

دلالة السِّيَاقِ وَوَضَائِفُهَا فِي التَّفْعِيدِ النَّحْوِيِّ

The significance of context and function in grammatical complexity

د. طارق بومود*

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة (الجزائر)

boumoud.tarek@gmail.com

المخلص	معلومات المقال
<p>يَهْدَفُ هَذَا الْمَقَالُ إِلَى إِبرازِ وَضَائِفِ دَلَالَةِ السِّيَاقِ فِي تَفْعِيدِ الْجَمَلِ النَّحْوِيِّ، وَفَهْمِ بِنْيَتِهَا اللَّسَانِيَّةِ، وَخَصَائِصِهَا التَّرْكِيبِيَّةِ، وَبَيَانِ وَضَائِفِهَا التَّفْسِيرِيَّةِ، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ تَمْكِينِ الْبُعْدِ النَّصِّيِّ وَالْمَقَامِيِّ مِنْ مُعَالَجَةِ الْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ ذَاتِ الصِّلَةِ بِتَحْدِيدِ الْمَفَاهِيمِ النَّحْوِيَّةِ؛ وَصَفًا وَتَعْلِيلًا وَتَأْصِيلًا، إِذْ نَجِدُ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ لَا يُهْدِرُونَ مُعْطَيَاتِ السِّيَاقِ النَّصِّيِّ الدَّاخِلِيِّ وَالخَارِجِيِّ فِي عِلْمِيَّةِ بِنَاءِ خَطَائِبِهِمُ الْإِصْطِلَاحِيَّ، فَهُمُ يَسْتَنْدُونَ إِلَى أُسُسِ لِسَانِيَّةٍ، وَضَوَائِبِ نَسْقِيَّةٍ وَمُعْطَيَاتِ سِيَاقِيَّةٍ تَحْكُمُ فِي عَمَلِيَّةِ بِنَاءِ لُغَتِهِمُ النَّحْوِيَّةِ؛ تَسْمِيَّةً وَمَفْهُومًا وَتَعْرِيفًا. وَمِنْ ثَمَّ، نَسْأَلُ: مَا وَضَائِفُ دَلَالَةِ السِّيَاقِ فِي دِرَاسَةِ الطَّوَاهِرِ النَّحْوِيَّةِ وَتَعْيِينِ قَوَاعِدِهَا؟ وَكَيْفَ تَعَامَلُ النَّحْوِيُّونَ مَعَ مُخْتَلِفِ السِّيَاقَاتِ الَّتِي تَرِدُ فِيهَا مُصْطَلَحَاتُ النَّحْوِ بِغَرَضِ ضَبْطِ سِمَاتِهَا الْمَفْهُومِيَّةِ، وَتَعْرِيفِ دَلَالَتِهَا الْإِصْطِلَاحِيَّةِ، وَتَفْعِيدِ أَحْكَامِهَا؟</p>	<p>تاريخ الارسال: 2021/08/15</p> <p>تاريخ القبول: 2021/10/17</p>
Abstract :	Article info
<i>This article aims to highlight the function of context significance in</i>	<i>Received</i>

grammatical sentences, understand their linguistic structure conventional characteristics, and to demonstrate their interpretive functions, by enabling the textual and dimension to address grammatical issues related the identification of grammatical concept; As an explanation and root, we find grammarians of not waste the date of the internal and external textual context in the scientific construction of their conventional discourse, they are on linguistic foundations, coordinated controls, and contextual data governing, The meanness of building their grammatical language, We therefore ask; what is the function of context signification in the study and setting of grammatical phenomena? How do grammarians deal with the different contexts in which grammar terms are contained in order to control their conceptual features, define their terminological connotation, and set their provisions.

15/082021

Accepted

17/10/2021

Keywords:

- ✓ Context connotation
- ✓ Function
- ✓ The context
- ✓ Complexity

مقدمة:

تتنزلُ مادة هذه الدراسة في سياق فهم قضايا الاصطلاح النَّحويّ ضمن البعدين النَّصيّ والمقاميّ، اللذان يساعدان على تحليل أسس الممارسة الاصطلاحية عند النَّحويين، كما يكشف كذلك عن مسالك اشتغالها، وإدراك أنماط صيغها اللفظية والمفهومية عبر مستويات اللغة النَّحوية: الصَّرْفِيَّة، والمعجمية، والتركيبية، والدلالية، إذ لا يمكن الوعي بالمصطلح النَّحوي، وتعيين دلالاته الاصطلاحية إلا من خلال معرفة ما يدل عليه السِّياق المقاليّ والحاليّ من دلالات إفهامية، ووظائف تفسيرية، ومقاصد خطابية، وخصائص حدية، تُعين على تمثيل المفاهيم النَّحوية، وهذا ما يستدعي منا تحديد الخصائص السِّياقية المختلفة التي ترافق عملية وصف الألفاظ الاصطلاحية، وتفسير مضامينها باعتبارها دلالة أضافية شارحة ومضمرة في الخطاب الاصطلاحيّ.

وإنَّ الناظر في كتب النَّحو العربيّ يجد أنَّ النَّحويين وظفوا السِّياق ضمن مسلكين كبيرين: أما الأول، فيعنى بتحليل العلاقة التركيبية الحاصلة بين المسند والمسند إليه؛ لكونهما يؤثر أحدهما في الآخر سواء من جهة الدلالة، أم من جهة الإعراب؛ إذ لا يمكن فهم المعنى النَّحوي الخاص إلا بإدراك العلاقة الرابطة بين أجزاء التركيب؛ أي الإسناد، وهو يعدّ قرينة سياقية معنوية يُفهم من خلالها مختلف العلاقات الإسنادية، وما يترتب عنها من تغيير في الحركة الإعرابية، وما يؤول من دلالة نحوية ضمن أبواب بعينها؛ كالمبتدأ والخبر، والفاعل ونائبه وغيرها. وأما الثاني، فهو يُعنى بمعرفة الظروف الخارجية المحيطة بأحوال المتكلم والمخاطب؛ باعتبارها قرائن مضمرة ومصاحبة للاستعمال اللغوي، كما أنها تُساعد على تعيين الدلالة المقصودة.

وعلى الرغم من اختلاف تلك السِّياقات النصية التي ترد فيها مصطلحات النَّحو، فإنَّ النَّحويين ينطلقون في التعقيد النَّحوي من ضوابط منهجية تُحدِّد لهم طريقة النظر وآليات التعقيد، كتحديدهم للأبواب النَّحو التي تندرج فيها المصطلحات النَّحوية، وهذا ما يُعينهم على تأصيل مسائلها، وضبط قواعدها، وتعليل أحكامها؛ ذلك أن الباب في حقيقته يقوم على قاعدة أو قضية كلية تسري مضمونها على جميع مكوناتها الجزئية؛ نظراً لما تشترك فيما بينها من سمات عامة

ولاسيما البنية الشكلية، والخصائص الدلالية، والوظائف النحوية، ومن ذلك: باب المرفوعات، وباب المنصوبات، وباب المجرورات... وهلم جرا. مما أضى تحديداً الباب ضابطاً وموجهاً لأحكامها الجزئية، استناداً إلى قاعدة عامة ومطردة، تنضبط بها كل ما تفرع عنها، وفي هذا السياق يقول المبرد: "كلّ باب فأصله واحد، ثم تدخل عليه الدواخل؛ لاجتماعها في المعنى" (المبرد أبو العباس محمد، المقتضب، 2005م، ص 46)، وعلى هذا الأساس استخدم النحويون مصطلحات متعددة تدل على هذا المفهوم، ك(أم الباب)، و(أصل الباب)، و(أول الباب)، و(المنزلة) والمراد بها أنّ هناك أسماءً أو أفعالاً أو حروفاً محددة نجدها تتصدر أبواباً نحوية؛ لأنها تمتلك خصائص تميزها عن باقي أخواتها كسعة التصرف، وكثرة الاستعمال في العمل، أو في المعنى، أو في كليهما معا ما ليس في أخواتها، والتي يسميها النحويون (أم الباب)؛ مثل: (كان وأخواتها، وظنّ وأخواتها، وإنّ وأخواتها). ومن ثم، يمكن اعتبار الأبواب النحوية نوعاً من السياقات الداخلية التي توجه الفعل الاصطلاحي لدى النحويين في أثناء عملية التععيد النحوي.

هذا، ويرى حسن خميس الملقح أن هذا الاتجاه "يراعي تشكيل المادة النحوية في العرض أن تكون على أبواب متعدّدة، كل باب يشكل وحدة داخلية تنسلك فيه مسائله بمنهج علمي في ترتيبها وتجربة التأليف في هذا الاتجاه تظهر في الأبواب غير الضخمة في كتاب سيبويه، والمبرد وابن السراج" (حسن خميس الملقح، 2002م، ص 152)، وكل هذا يُشكّل سياقاً نظرياً واصطلاحياً عامّاً يسهل لنا فهم عملية الاستدلال والتأصيل في الدرس النحوي، مما يُسهم في ضبط دلالات المصطلحات النحوية، وإبراز خصائصها التمييزية، وهذا ما يُعين على دراسة النحو من منظور سياقي، يستمرّ المعطيات النصّية الداخلية والظروف الخارجية المصاحبة لإنتاج الخطاب بهدف تععيد الظواهر النحوية وضبط أحكامها.

1- السِّيَاقِ وَالْمِصْطَلَحِ النَّحْوِيِّ:

إنّ المتأمل في اللغة النحوية التي كُتبت بها كتب النحو قديمها وحديثها؛ يجد أنّها مبنية على مرجعيات معرفية متعدّدة وسياقات خطابية مختلفة، تعكس تنوعها المرجعي، وتعدد منطلقاتها النظرية، واختلاف أسسها التفسيرية، التي تساعدنا على فهم عملية التحليل والتفسير والتعريف للأحكام النحوية، لذا يقتضي منا بيان المفهوم الاصطلاحي للسياق وتحديد عناصره، وتوضيح أنواعه، وهذا ضمن المجال التداولي في الدرس النحوي العربي.

1.1- السِّيَاقِ فِي اللُّغَةِ:

تدل كلمة (السِّيَاق) في المعجم العربي على التتابع والمساوقة على نسق واحد، جاء في مقاييس اللغة: "السين والواو والقاف أصل واحد، وهو حدو السني، يُقال: ساقه يسوقه سوقاً" (أبو الحسن أحمد بن فارس، 2002م، ص 117)، وليس بعيد عن هذا المعنى ما أورده ابن منظور في لسان العرب، وهذا نصه: "وقد انساقت وتساوقت الإبل تساوقاً إذا تتابعت، وكذلك تقاوتت فهي مُتقاودة ومتساوقة" (أبو الفضل جمال الدين بن منظور، 1999م، ص 435)، وقد يأتي السِّيَاق بدلالة مجازية، ومن ذلك قولك: "... يسوق الحديث أحسن سياق، وإليك يُساق الحديث، وهذا الكلام مسافة إلى كذا، وجئتك بالحديث على سَوْقِهِ: على سُرْدٍ" (أبو القاسم جار الله محمود الزمخشري، 1998م، ص 484)؛ ومعنى ذلك، أنّ كلمة السِّيَاق إمّا أن تدل على المعنى الحسي الذي يفيد التتابع والتسلسل والانقياد ضمن جماعة منتظمة ومجانسة يقودها سائق نحو هدف ما، وإمّا أن يصرف معناها إلى دلالة مجازية دالة على وصف أسلوب الحديث أو الكلام المسترسل والمتتابع المتصل بعضه ببعض دون انقطاع فيه.

2.1- مفهوم السّياق في الاصطلاح:

يُقَسَّم السّياق (Contxecte) عموماً إلى قسمين: الأول: وهو سياق المقال - الذي يُسمى بالسّياق اللّغوي أو اللّساني - ويقصد به تفهّم مقتضيات الخطاب من سابقه ولاحقه، وربط أوله بآخره بغرض الفهم والبيان، والثاني: السّياق العام؛ وهو سياق الحال، - الذي يُسمى بالسّياق المقامي-، ويقصد به ما يُصاحب النص من أحوال وعوامل خارجيّة لها أثر في فهمه وتأويله؛ كحال المتكلم والمخاطب، والغرض الذي سيق له.

وقبل أن نبدأ في بيان مفهوم السّياق وتحديد عناصره نوّد أن نشير هنا إلى أن تعريفاته الاصطلاحية قد تعدّدت دلالتها المفهوميّة من مجال معرفي لآخر، فكلّ واحد منها عرّف السّياق من منطقاته النّظريّة، وأغراضه العلميّة، وقواعده المنهجية؛ غير أننا سنقتصر فقط على المفهوم المرتبط بمجال الدراسات المصطلحيّة التي رأيت أن معرفة السّياقات التي ترد فيها المصطلحات العلميّة يعد معطى دلالي مفيداً في فهمها وتحليل مكوناتها، ذلك أن معرفة دلالة السّياق كانت مضمنة في بيئة الخطاب التّأصيلي لعلمائنا الأقدمون، ومن ذلك ما قاله الشاطبي (ت790هـ) في سياق الحديث عن أهميّة إدراك قيمة العلاقة الجامعة بين مقتضيات المقام والمقال في تعيين مقاصد المتكلمين؛ إذ يرى أن "معرفة مقاصد الكلام إنّما مداره معرفة مقتضيات الأحوال، حال الخطاب من جهة نفس الخطاب، أو المخاطب أو المخاطب أو الجميع، إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين، وبحسب مخاطبين، وبحسب غير ذلك" (خالد عبد الرحمن العك، 1986م، ص102)، وقد عرّف ابن دقيق العيد (ت702هـ) السّياق بقوله: "أما السّياق والقرائن فإنّها الدالة على مراد المتكلم من كلامه" (ابن دقيق العيد، 1953م، ص19)، أما عبد الرحمن البناني، فعرّف السّياق بقوله: "هو ما يدل على خصوص المقصود من سابق الكلام المسوق لذلك أو لاحقه" (عبد الرحمن بن جاد الله البناني، 1982م، ص20)، وهذا يدل على أنّ السّياق ذا قيمة دلاليّة مهمة في تعيين الدلالات المقصودة من خلال تتبع تعالق الكلمات بعضها ببعض؛ إذ لا يصح الاقتصار فهم مراد المتكلم على بعض أجزاء كلامه دون النظر إلى أوله وآخره، والظروف المسهمة في إنتاجه.

ولا يبتعد عن هذا المفهوم تعريف المحدثين للسّياق، ومن أشهرها تعريف كلّ من كريستيان بيلون (Christian boylon)، وبول فابري (Paul fabre): حيث يعرفان السّياق في ضوء علم الدلالة بأنّه: "المحيط الكلي: أي مجموعة الوحدات اللّسانيّة التي تسبق والتي تلحق وحدة معيّنة" (christian, 1978, p. 137). وفي موضع آخر يعرفان السّياق بأنّه: "مجموعة العناصر اللّغويّة التي تحوط (أو تطوق) قطعة ما من ملفوظ (كلمة، قضية، جملة...) و تتحكم في فهمها" (christian, 1978, p. 135)، وبذلك يكون السّياق - بنوعيه المقاليّ والمقاميّ - المعطى اللّساني والمعرفي، اللذان يمنحان المصطلحات المدروسة معطيات دلاليّة واصطلاحية محددة، تُزيل عنها الالتباس الدلالي أو التعدد المفهومي الذي قد يحصل فيها، مما يجعلها محصورة في خصائص مفهوميّة خاصة، ولا تتعدى إلى غيرها من المصطلحات التي تشترك معها في بعض السمات الدلاليّة والاصطلاحية.

2- عناصر السّياق النّحوي:

إن المطلع على تراثنا النّحوي يجد أن النّحويين قد أدركوا في أثناء التحليل والتعليل والتفصيل أهميّة السّياق الذي كان يتحكم في عمليّة وصف إنتاج الكلام العربي، وتعليل مختلف تغيراته الإعرابيّة، وتأصيل بنيته التركيبيّة، ونقصد بالعناصر السّياقيّة مقالية كانت أو مقاميّة: هي تلك المعطيات النصيّة والظروف الخارجيّة التي تصاحب عمليّة الأداء

اللغوي ، مما يؤثر في توجيه التفكير النَّحوي وخطابه التَّأصيلي؛ وصفاً وتعليلاً وتقعيداً، ويمكن تحديد مكونات السِّياق النَّحوي في أربعة عناصر كبرى هي:

أولاً- الخطاب التَّأصيلي:

ونقصد به أن النَّحوي حينما يَنْظر في الكلام العربي الفصيح فإنه يستحضر في عملية الوصف والتحليل والتفسير معطيات نظريَّة ولسانيَّة سابقة تتحكم في الاستدلال والتقعيد؛ كما يمكننا أن نقسم هذا الخطاب التَّأصيلي في الدرس النَّحوي إلى قسمين: أما القسم الأول: فهو متعلق باستثمار النَّحوي للسِّياق المقالي والظروف المحيطة به، قصد وصف الكلام العربي الفصيح وكشف بنيته التركيبية، وتعليل تغيُّراته النَّحوية إعراباً وبناءً، وهذا عن طريق فهم العوامل السِّياقية المصاحبة لأداء الكلام في وظيفته التواصلية والإبلاغية، باعتبارهما يتحكمان في إنتاجه وتوجيهه، وهذا بغرض تأصيله وتقعيده. وأما القسم الثاني: فهو خطاب صناعي أو تعليمي يُتجه النَّحويُّ بهدف معرفة مقتضيات السِّياق النظري والمصطلحي، وهما مبنيان على نسق مفهومي مترابط يوضِّح بعضه بعضاً، لأجل بناء لغة نحوية مفسرة ومُقعدة للمختلف التراكيب النَّحوية؛ ومعنى ذلك أن النَّحو العربي يقوم على خطابين متكاملين: الأول: خطاب وصفي وتعليل وتقييمي يحلل بنية الكلام ويفسره. والثاني: خطاب صناعي تأصيلي يؤسس لمفاهيم النظرية النَّحوية ومصطلحاتها الكلية والجزئية وتوضيح علاقاتها النسقية، قصد تلمس أسس التفكير النَّحوي وإدراك مناهجه التَّأصيلية.

ثانياً: فعل التخاطب بين المتكلم والمتلقي:

يعد هذا العصر من أهم المكونات الأساسية المشكلة لسِّياق النَّحوي؛ ذلك أنَّ النَّحويين يستحضرون - في عملية الوصف والتعليل والتقعيد - المتكلم والمتلقي ضمن سِّياق تخاطبي محدد؛ ذلك أنَّ الشروع في الكلام إنما يكون من المتكلم ويخضع لمراعاة وغرضه لأجل إعلام المستمع [أي المتلقي] بمقصده، يقول ابن جني: "وإما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ" (أبو الفتح عثمان بن جني، 2015، ج1، ص180)، وهذا ما يجعل المتكلم له دور واضح في عملية بناء التراكيب النَّحوية وفق مقتضيات أحوال المتلقي، وهذا ما يؤثر في تغيير أساليب التعبير من تقديم وتأخير، وذكر وحذف وتصريح وإضمار، ونحو ذلك، لذا نجد النَّحويين في تقعيد القواعد النَّحوية وتعليلها يراعون نية المتكلم ومقصوده، وكذلك حال المخاطب الذي كان - أيضاً - حاضراً في عملية تفسير الظواهر النَّحوية وما يطرأ على الجملة من عوارض تركيبية، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "ولا يستقيم أن نخبر المخاطب عن المذكور وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقولوا باب ليس" (سيبويه، 2009م، ج1، ص48)، وبذلك يكون كلٌّ من مقصد المتكلم وأحوال المخاطب عناصر سياقية مساعدة على فهم التحولات التركيبية والدلالية التي تطرأ على بيئة الجملة النَّحوية، مما يسهم في تعليلها وتقعيدها.

ثالثاً- حال المتكلم:

يسند النَّحويون في فهم الكلام العربي إلى حال المتكلم، وهذا ضمن موقف كلامي معين؛ بحيث يكون هو المرجع التفسيري لبعض التركيب النَّحوية، ومن ذلك تعدية الفعلين (رأي، ووجد) إلى مفعول واحد أو مفعولين بحسب حال

المتكلم، فالفعل (رأي) إذا كان بمعنى رؤية العين، فإن يتعدى الفعل إلى مفعول واحد، وإذا كانت الرؤية قلبية، فإنه تتعدى إلى مفعولين، وكذلك الفعل (وجد) فإذا كان الفعل بمعنى عثر عن شيء ضاع منه، فإنه يتعدى إلى مفعول به واحد. وأما إذا كان الفعل بمعنى العلم والإدراك العقلي، فإنه يتعدى إلى مفعولين، والأمر هنا يتعلق بحال المتكلم والموقف الذي هو بصدده، وهذا ما نجده في كلام سيبويه حينما يقول: " وإن قلت: رأيت فأردت رؤية العين أو وجدت فأردت وجدان الضالة، فهو منزلة ضربت، ولكنك إنما تريد بوجودت عَلِمْتُ، وبرأت ذلك أيضًا، ألا ترى أنه يجوز للأعشى أن يقول: رأيت زيدًا الصالح" (سيبويه، 2009م، ج1، ص40) ومعناه، أن رؤية الأعشى رؤية بصرية لا إبصار ومشاهد، فحال الرجل الأعشى تعد قرينة ساقية على ذلك، وهذا ما يدل على أن فهم التعبير اللغوي عند سيبويه مبني على إدراكه لملاساته الخارجية، فنجد أنه ينظر إلى حال المتكلم وجعله فيصلاً في تعيين الحكم النحوي وبيان خصائصه التركيبية.

رابعاً- مراعاة علم المخاطب:

يشكل المخاطب أو المستمع أحد طرفي العملية التخاطبية، مما يتعين على النحوي أن ينظر إلى علاقة المتكلم بالمخاطب فيفسر التلازم بينهما من جهة الفهم والإفهام، وهذا يساعده على تقعيد الأحكام النحوية وفقاً لهذه العلاقة، لذا نجد أن سيبويه يهتم بالمخاطب وعلمه؛ لكونه دليلاً على اختلاف جهات الكلام، وخروج العبارة عن مدلولها النحوي الظاهري إلى معنى مختلف، فعندما تقول: غفر الله لزيد، ورحم الله زيداً، ونحو ذلك فمعناه أنك لا تخبر عن الله عز وجل وإنما تسأله؛ لأن المخاطب يعلم ذلك. ونجد إشارات كثيرة عند النحويين يتم بها تعليل حذف أجزاء من الجملة لعلم المخاطب أو السامع، ولقد نقل سيبويه عن أستاذه الخليل في أكثر من موضع أنه كان يفسر مقاصد كلام العرب في الحذف والاستغناء فحينما يسأله سيبويه عن جوابات الشرط في عدد من آيات القرآن الكريم قال: "العرب قد تركت في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام" (سيبويه، 2009م، ج3، ص103)، كما يُعدّ علم المخاطب أمراً ضرورياً في عملية الإضمار أو الحذف التي قد تحصل للجملة، وإلا يمتنع حصول ذلك؛ إذا لم يكن للمتلقي علم بالخبر؛ ذلك أن الإيجاز أو الاختصار يُصبحان لا معنى لهما في الكلام، إذ يجب المتكلم أن يراع حالة المستمع وعلمه المسبق بالخبر.

خامساً- موضوع التخاطب:

اعتمد النحويون في التحليل النحوي على فهم موضوع الحديث الذي يدور بين المتكلم والسامع وعدم فصله عن محيطه الخارجي أو سياقه المقامي، ويتضح ذلك عندما عمل سيبويه على ربط الجملة المختزلة لغويا- التي لا يفهم معناها - بسياقها من ذلك قوله: " وحدثنا بعض العرب أنّ رجلاً من بني أسدٍ قال يوم يستر شدهم ليخبروه عن عوره وصحته، ولكنه نهم كآته قال: أتستقبلون أعور وذا ناب! فالاستقبال في حال تنبيهه إياهم كان واقعا، كما كان التلون والتنقل عندك ثابتين في الحال الأول، وأراد أن يثبت لهم الأعور ليحذروه" (سيبويه، 2009م، ج1، ص343) ومعنى ذلك، أن سيبويه هنا يحلل النص بسياق حاله، وهكذا يقدر الحذف في ضوء فهم الموضوع المتحدث عنها، ثم يلاحظ كيف ينصرف الاستفهام إلى التوبيخ والتقرير ضمن معطيات الموقف الاجتماعي.

3- السياق المصطلحي والتعريف النحوي:

يُقدِّم كلُّ من السِّيَاقِ والتَّعْرِيفِ تعاوُنًا اصطلاحياً ومفهوميًّا متكاملًا، بل هما يسريان جنباً إلى جنب ضمن ترابط وثيق؛ ذلك أنّ المعلومات المتحصّل عليها من خلال معاينة السِّيَاقِ الذي يرد فيه المصطلح النَّحْوِيِّ المراد تعريفه تفيد في الإلمام بالخصائص الحديّة، والسّمات المفهوم الخاصّة بالمعرّف، ويبيّن الفوارق الحديّة بين مصطلح وآخر.

ومن هنا يمكن القول: إن السِّيَاقِ المصطلحي هو عبارة عن القول أو العبارة التي يرد فيها المصطلح داخل النصّ محددة (أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحيّة، 2005م، ص64)، ومن مجال تداولي محدد، وهذا ما يقتضى فهم مستويات البناء النصي من صوت وصرف ومعجم وتركيب ودلالة؛ بحيث يُدرّس المصطلح ضمن سياقاته النصّيّة التي يرد فيها، ولا ليس معزولاً عنها، وعبارة أخرى؛ إن إدراك دلالة المصطلح يتم عبر تحليل مجموع مكونات النصّ التي تحيط بالمصطلح المدروس سواء من جهة بيان بنيته الصرفيّة، وأنماطه التركيبيّة، وتحديد خصائصه الدلاليّة، أم جهة كفيّة استعماله وبيان علاقته بغيره من المصطلحات الأخرى مع توضيح أسباب وضعه. كما تجدر الإشارة إلى أنّ السِّيَاقِ المصطلحي يستدعى إلى إدراكه وفهم مقتضياته ثلاثة أسيقة تتضافر فيما بينها حتى تعطي وصفاً شكلياً ودلالياً ووظيفياً للمصطلحات المدروسة، ويمكن أن نمثل لورود هذه الأسيقة في نصوص لغة النَّحو بالنماذج السياقيّة التاليّة:

أولاً - السِّيَاقِ الوصفي: ومعناه «أن يتخذ المصطلح صفة الأداة الواصفة» (أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحيّة ، 2005م، ص64): فمثلاً: " إذا قلت: (هذا ضارب) فقد جئت ب((الفاعل)) وذكرته، وإذا قلت: (عجبت من ضارب) فإنك لم تذكر ((الفاعل)) ... ولم تحتج حين قلت: (هذا ضارب زيداً) إلى ((الفاعل)) (ظاهر؛ لأنّ المضمر في ضارب هو ((الفاعل)) (سيبويه، 2009م، ج1، ص189).

ثانياً- السِّيَاقِ الحدي: والمقصود به " أن يحتل فيه مفهوم المصطلح موقع الموصوف " (أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحيّة ، 2005م، ص64)، ومن الأمثلة على ذلك تعريف المعرب بأنه "ما اختلف آخره باختلاف العامل" (محمد بن الحسن رضي الدين الإسترابادي، 1975م، ج1، ص17).

ثالثاً- السِّيَاقِ المبتاوصفي: ويقصد به أن يتم فيه التركيز على وصف لفظ المصطلح من الناحيّة الصرفيّة، أو على كفيّة استعماله أو على علاقته بغيره من المصطلحات الأخرى أو على سبب وضعه (أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحيّة ، 2005م، ص64)، ومثال ذلك: "مصطلح الأمكن على وزن أفعل الذي يأتي للتفضيل أي أمكن من غيره" (موفق الدين أبي البقاء بن يعيش، دت، ج1، ص57).

وهكذا، فإنّ البحث عن مختلف تشكّلات المصطلح النَّحْوِيِّ ضمن تكوينه اللُّغوي والسِّيَاقِي لا يتحقّق إلا من خلال تتبع السِّيَاقِ التي تكون وصفًا للتعبير الاصطلاحي الذي يحيط بالمصطلح المدروس، ذلك أنّ المصطلح النَّحْوِيِّ لا ينفصل في خصائصه الصرفيّة والتركيبيّة وحتى الدلاليّة عن نسق اللغة العربيّة وخصائصها اللسانيّة سواء أكان هذا المصطلح بسيطاً أم مركباً ويظهر هذا جلياً عند الشُّراح وأصحاب الحواشي، ولاسيما حينما يثبتون خضوع المصطلحات النَّحْوِيّة إلى الوضع الذي يقتضيه علم النَّحو، وذلك من خلال إعرابهم النصوص النَّحْوِيّة.

4- أنواع السِّيَاقِات في النَّحو:

إن المتأمل في كتب النحويين الأوائل خاصة يجد أن مصطلحاتهم تستعمل ضمن خطابات نصيية تختلف بحسب الغاية والمقصد التي يُردّها النحوي "فكتب العلل النحويّة مثلاً تمثّل نمطاً من الخطابات التي تفرض تصوّراً مخصوصاً للسياقات تختلف عن الكتب التي تعرض نظريات النحو بمراعاة أقسام الكلام، وتختلف عن كتب أخرى تعرف في التراث بكتب المسائل، ففي علل النحو يكون السّياق محكوماً بما يمكن تسميته بالاستراتيجيات الكبرى لتوظيف العلة" (توفيق قريرة، 2008م، ص190). ومن ثم، نجد أنّ هناك أنواعاً من السّياقات يرد فيها المصطلح النحوي، نذكر منها ما يلي:

1.4- السّياق النظري:

ويقصد به تنزيل المصطلح النحوي ضمن خطاب نظري وتفسيري إذ يُقدّم فيه مفاهيم علمية، وأدوات منهجية لأجل دراسة سماته الاصطلاحية وتعيين دلالاته المفهومية؛ بحيث يجمعها وحدة تصوّرية مبنية على اقتضاءات نظرية وإجرائية مسبقة، تعمل على توجيه عملية الوصف والتفسير والاستدلال، ولعلّ أهمّ السّياقات النظرية الواردة في الدرس النحوي نجدها مبنية في شكل ثنائيات متلازمة ترد كثيراً على ألسنة النحويين، نذكر منها: (السّماع والقياس)، (الوضع والاستعمال) (الأصل والفرع)، (العامل والمعمول)، (الذكر والحذف)، (التقديم والتأخير)، (اللفظ والمعنى)، (الإعراب والبناء)، (العمل والإهمال)، (القوة والضعف)، (الخفة والثقل)، (الكثرة والقلة)، وهلمّ جزاً. فنجد أن هذه المصطلحات وغيرها احتلت موقعا محوريا في التفكير النحوي نظرا لما تحمله من مقولات نظرية ذات طبيعة كلية أو جزئية، كما أنها تحمل ضوابط منهجية ينطلق منها النحويون في علمية الاستشهاد والتعليل والتعديد؛ باعتبارها تمثل نسقا نظريا عاما ومجردا تستند - في مجملها - إلى قواعد أصولية تفسيرية تعمل على توجه النظر النحوي في كيفية تناول المسائل النحوية وتعديد أحكامها.

ومن أمثلة ذلك، أن "السّياق في الخطاب المسير بتقسيم الكلام فإنه سياق محكوم في عمومه بآليات الجمع والتقسيم، فينطلق من رأس القسم إلى فروع جنته وذهابا حتّى تتم تفصيلات الأقسام الثلاثة وما يتطلبه كل قسم من تأصيل نظري ومن ذكر للقواعد وغيرهما من العمليات النظرية والعلل" (توفيق قريرة، 2008م، ص190)، كما نجد أيضا مقولة (الأصل والفرع) التي تتحكم - في بعض جوانبها - في عملية التفكير الاصطلاحي النحوي؛ لأنها تقوم على أن الأصل موجود ومستمر في جميع فروع، بالإضافة إلى أنه لا يحتاج إلى علامة؛ لكونه يتّصف بالفردة النوعية التي تميزه عن غيره ما يُمكن أن يُبنى عليه فروع باعتبار أن الفروع هي امتداد له، كما أنها تفارق في بعض العلامات اللسانية الخاصة، يقول السيوطي: "الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة بدليل تقول في المذكر: قائم وإذا أردت التأنيث قلت قائمة، فجئت بالعلامة عند المؤنث ولم تأت للمذكر بعلامة"؛ (جلال الدين السيوطي، 2014م، ج2، ص282). ذلك أنّ الأصل شيءٌ مجرد لا يحتاج إلى علامة لتظهر صفته أو تميزه عن غيره، كالمذكر، والنكرة، والمفرد فهي تُعدّ أصولاً بُنيت عليها مسائل الصرفية؛ حيث يتفرّع عن المذكر المؤنث، وعن النكرة المعرفة وعن المفرد المثني والجمع، وهذا يُساعد على فهمها وحفظها والقياس عليها.

2.4- السّياق التعليلي:

ويقصد به أن تفهم المصطلحات النحوية ضمن سياق النصوص الواردة فيها، استنادا إلى جملة من الثوابت التفسيرية، ولعل في مقدمتها نظرية العامل التي وظفها النحويون في فهم الظواهر النحوية؛ فهي تشكل الأساس النظري والتعليلي في بناء قواعد النحو، وبيان أحكامها، فلا يخلوا كتاب نحوي من فكرة العامل التي تقوم على "ما أوجب كون آخر

الكلمة على وجه مخصوص من الأعراب"؛ (علي بن محمد بن علي الجرجاني، 1403هـ، ص189) أي أن العامل النَّحْوِي هو المنشئ للإعراب من رفع أو نصب، أو جر، أو جزم وذلك على حسب اختلاف العوامل.

أضف إلى ذلك، أن هناك عوامل معنويّة ولفظيّة لها تأثير خاص في تغيير حركات الإعراب لاختلاف المعنى المقصود، فحينها يدرس النَّحْوِي البنية النَّحْوِيّة للجملة، ويحاول تفسير سبب الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم؛ مما يجعله يستحضر العلة النَّحْوِيّة التي تفسر ظاهرة من الظواهر النَّحْوِيّة، وتوضيح الأسباب التي أدت إلى وجودها؛ إذ نجد سيبويه يعلل رفع الأفعال المضارعة بناء على الأسماء؛ لأنها تحتل موضع الأسماء؛ فيقول: "اعلم أنها إذا كانت في موضوع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بُني على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنيّ علة مبتدأ أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنّها مرتفعة وكنونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع وهي سبب دخول الرفع فيها وعلته ما عمل في الاسماء لم يعمل في الأفعال على حد عمله في الأسماء كما أن يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في موضع الأسماء ترفعها، كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ" (سيبويه، 2009، ج1، ص214)، وهذا إن دلّ فإنما يدلُّ على أنّ سيبويه كان يدرك أن أهميّة السِّيَاقِ الداخلي والسِّيَاقِ الخارجي في إنتاج الجملة النَّحْوِيّة وفهم دلالتها؛ لأنها خاضعة لمناسبة القول والظروف المحيطة بالمتكلم والمخاطب، مما جعله يبني مفاهيم المصطلحات النَّحْوِيّة وفق مقتضات أحوال السِّيَاقِ المقاليّة والمقاميّة كما نجده أيضاً يعلل كثيرا من المسائل النَّحْوِيّة بناء على سياق النص وسياق الحال، من ذلك (حذف الفعل وجوبا) فقد اعتنى به دراسةً وتأصيلاً في أبواب عدة من كتابه، وبين متى تُحذف الأفعال وستغنى عن ذكرها، وما يصح من تقدير لها، فكان تعليل الحذف عند سيبويه مبنيًا على أساس معرفة الجملة من جهة حدودها واستقلالها وظروف انتاجها، وذلك من خلال النظر في سياق الكلام وما حوله، معتبرا إياه كلاً واحداً غير مجزأ ولا منفصل، فإذا ما حدث حذف في الجملة الفعلية مثلا، فإنّ أساس تفسيره أو تعليقه يقوم على تعيين القرينة النَّصِيّة أو الحاليّة التي جعلت حذف الفعل جائزاً أو واجباً؛ لأن في السِّيَاقِ الكلامي قرنيّة تدل على وجود الفعل، كما أنها منعت من ظهوره.

3.4- السِّيَاقِ النَّصِيّ:

يعدُّ فهم السِّيَاقِ النَّصِيّ التي ترد فيه المصطلحات النَّحْوِيّة عاملاً مهمّاً في تلمس دلالة المفهوم، وتعيين خصائصه الحديثة، وإدراك معناه الاصطلاحي، ذلك أنّ السِّيَاقِ هو بناء نصي متكامل ومرابط في علاقاته التركيبية والدلالية؛ بحيث تجد أنّ المفاهيم متساوقة ومتتابعة تكمل بعضها بعضاً، وتحيل بعضها على بعض ضمن نسق مترابط لا ينفك عن سياقه، وفي ذلك يرى رونديو أنّ العمل بمفهوم السِّيَاقِ النَّصِيّ (contexte textuel) أضحى "أمراً ضرورياً شأنه في ذلك شأن مفهوم المستوى الذي يميز بين المفاهيم المختلفة للمصطلح الذي يرد في مستويات تحليلية متباينة داخل الإطار النظري الواحد" (Rondeau, 1984,p1) ذلك أنّ استعمال المصطلح لا يكون إلا داخل لغة النص العلمي مما تكسبه دلالة حقيقية وأخرى مجازية، وهذا يفرض على دارس المصطلحات استحضار البعد النصي قصد التفريق بين استعمالها الحقيقية والمجازية.

ومن هنا، تظهر قيمة دلالة السِّيَاقِ النَّصِيّ؛ ذلك أنّها تتجاوز الإطار الضيق للبحث المصطلحي إلى دراسة العلاقات اللسانية المختلفة، وبيان القرائن اللغوية المصاحبة للمصطلحات المدروسة ضمن سياقاتها النصية، مما يُعين على تثبيت خصائصها المفهومية، وتحديد حدودها الاصطلاحية، وهذا ما ذهب إليه حسن حمزة إلى أنه "لا يمكن أن يُفهم المصطلح إن لم يُفهم علاقاته بغيره، فليس المصطلح قطعة مستقلة قائمة بنفسها، وإنّما تربطه علاقات نسب بمصطلحات الشجرة التي ينتمي إليها، ولا يُعرف إلا بمعرفتها" (توفيق قريرة، 2008م، العدد:24، ص8) ومعناه، أن معرفة دلالة المصطلح لا

يتحقق منه النفع دون فهم السِّياق الذي يرد فيه. ولذلك نجد أن معظم النَّحويين الأوائل كانوا يعولون على المعنى أكثر من تعويلهم على غيره ولو كان المعنى يخالف ظاهر اللفظ، وقد يخالف أحياناً بعض القوالب النظرية التي وضعها النَّحويون أنفسهم، ويتم ذلك عبر تحليل المكونات النصية للسياق بغرض استيضاح المعنى الاصطلاحي، وفي هذا السِّياق يقول السيوطي: "وصناعة النَّحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني، وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء، وهو في المعنى إلى شيء آخر إذا علم المخاطب غرض المتكلم، وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة" (السيوطي، 2014، ج3، ص173) وفي ذلك إشارة واضحة إلى الترابط الوثيق بين المتكلم والمخاطب في المقام الذي يرد فيه المقال؛ إذ يحصل من خلاله الفهم والإفهام. أضف إلى ذلك، أن النَّحويين استندوا -أيضاً- إلى السِّياق الخارجي في فهم المختلف الأوضاع التركيبية للغة العربية، وهي التي تعرف بالقرائن الحالية؛ بحيث "لا تفهم من المقال بل تفهم من المقام أو الظروف المحيطة بالمقال، وتسمى (سياق الحال) في الدراسات اللسانية الحديثة، وهي تقف في النَّحو العربي جنباً إلى جنب مع القرائن المقالية في تعيين المعنى الوظيفي النَّحوي"، (عبد الجبار توأمة، 1994-1995، ص53) وبهذا يكون معرفة السِّياق النصي والسياق الخارجي شرطاً مهماً لدفع الالتباسات الدلالية التي تحدثها عادة التشابهات التركيبية وظاهرتا الترادف اللفظي والمشارك اللفظي، مما يستدعي النظر في السياقين الداخلي والخارجي، اللذان يخففان من حدة هذه الالتباسات.

5- السِّياق والقرينة في الدرس النَّحوي:

لقد بدأ الاهتمام - في الأبحاث المصطلحية الحديثة- بالقرائن باعتبارها أثراً معقولاً أو ملحوظاً يساعد على تعيين مفاهيم المصطلحات ولاسيما التي تحمل تعدداً دلالياً يصعب التمييز بينها، وهذا من خلال معاناة مختلف السِّياقات التي ترد فيها ورصد الكيفيات المتنوعة التي أُستعمل بها هذا المصطلح داخل النصوص النَّحوية، فنجد أن النَّحويين المتقدمين يستعملون ألفاظاً خاصة تدل على معنى القرينة، ضمن سياق تحليلي وتفسيري لمختلف الظواهر النَّحوية، نذكر منها: الآية، والرَّابطة، والدَّلِيل، والأَمارة، والدَّلالة، فقد استخدم سيبويه (ت180هـ) مصطلح (الآية) عوضاً عن القرينة، وذلك عند حديثه عن ظاهرة الحذف اعتماداً على القرائن الحالية المصاحبة للكلام، أو دلالة الخبر عليها، فقال: "وذلك إنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبد الله ورَبِّي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته، فقلت: زيد ورَبِّي" (سيبويه، 2009م، ج2، ص130). ومعنى ذلك، أن رؤية صورة شخص ما، أو سماع صوته هي بمثابة قرينة حالية تساعد على معرفة صاحب الصورة، أو صاحب صوت. هذا، وقد وظف المبرد (ت285هـ) مصطلح القرينة في سياق حديثه عن تركيب الجمل والعبارات، فيقول: "ولو كنت قائلاً له: رجل يُقال له زيد، فلما كان يعرف زيداً ويجهل ما تُخبره به أفدته الخبر؛ لأنَّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تُفيد شيئاً وإذا قرنتها بما يصلح حدث المعنى، واستغنى الكلام". (المبرد، 1994م، ج4، ص126) كما نجد - أيضاً- أن ابن بابشاذ (ت469هـ) استعمل مصطلحي (الدليل) و(الأمانة) عوضاً من القرينة في شرحه المقدمة المحسبة ثم ظهر مصطلح (القرينة) باعتباره مصطلحاً نحويًا عند النَّحويين المتأخرين، فقد استعمله الزمخشري (ت538هـ) في كتابه (المفصل في علم العربية) (الزمخشري، 2004م، ص54) ووضحه شارحه ابن يعيش (ت643هـ)، ثم استقرت فيما بعد عند النَّحويين بالقرينة اللغوية. وهكذا، فإن القرينة إجمالاً هي أمانة أو دليل غير مصرح به في النص فتدرك من خلال فهم معطيات اللسانية للنص وإدراك لمقتضيات أحوال المقام وبذلك تكون القرينة وسيلة اصطلاحية لتعيين دلالة المفهوم

المتأرجح بين مفهومين أو أكثر فتكون القرينة بمثابة تقييد للمعنى وتحديد للمفهوم بحيث لا يتطرق إليه الاحتمال؛ إذ إن الهدف الذي يسعى إليه النحوي هو فهم وتقعيد العلاقات الإسنادية التي تتحكم في تكوين الجملة العربية وبناء معناها.

1.5- وظائف القرائن في الدرس النحوي:

يمكن إدراك دور القرائن في توجيه النحويين في كيفية التعامل مع مختلف الظواهر النحوية، وطريقة تقعيدها ضمن عدة وظائف نُجملها في الآتي:

أولاً- الوظيفة التحليلية والتفسيرية للقرائن:

تعد القرائن أداة فاعلة في تحليل التراكيب النحوية وتفسير مختلف تغيراتها الإعرابية الطارئة فيها، وكذلك الكشف عن المظاهر التي تطرأ على الجملة من تقديم، أو تأخير، أو حذف، أو زيادة؛ فتؤثر في شكل التركيب ودلالته، ذلك أن القرائن تُرشد النحوي إلى تبين طريقة بناء الجملة وتوجيه دلالاتها بحسب تلك القرائن التي تُزيل اللبس ودفع الوهم، والاختلاط في التراكيب المتقاربة سياقياً، ومن الأمثلة على ذلك: القرينة الإعرابية التي حظيت بعناية خاصة من قبل النحويين قديماً وحديثاً؛ لكونها تتضمن جانين أحدهما: الجانب الصوتي الذي يظهر في علامات الإعراب، مما تُصرف الاسم نحو معنى معين، وتصرف الفعل نحو معنى آخر. وأما الجانب الآخر فيتعلق بالمعنى النحوي، هذا عندما تكون الكلمة جزءاً من أجزاء الجملة لتؤدي وظيفة نحوية؛ كالفاعلية، أو المفعولية، بالإضافة، أو غيرها، وفي هذا السياق يقول الزجاجي: "إنّ الأسماء لما كانت تتعورُّها المعاني وتكون فاعلةً، ومفعولةً، ومضافةً إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركةً جُعِلَتْ حركاتُ الإعراب فيها تُنبئ عن هذه المعاني" (أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، 1979م، ص 69) ومن هنا، نشير إلى أنّ تعامل النحويين مع القرائن اللغوية لم تكن نظرةً مجزأةً، بل كانت نظرهم إليها شاملة؛ حيث استصحبوا في ذلك معاني المفردات وصيغتها، والأساليب التعبيرية، والعلاقات النصّية والمقامية، فكانت جميعها توجّه النحوي في علمية التقعيد النحوي بناءً على فهمهم لقرائن الإعراب .

ثانياً- الوظيفة الدلالية للقرائن:

من المعلوم أن القرائن لا تقف عند الجوانب التركيبية والشكلية للجمل النحوية فحسب، بل تمتد تأثيرها إلى تحديد صحة أو خطأ التراكيب من جهة دلالتها، مما يجعل النحوي يقبلها أو يرفضها، بالإضافة إلى أنّ القرائن تُعطي معطيات دلالية تُعين على إزالة اللبس ودفع التوهم الذي قد يحصل عند بعض الجمل المتقاربة في اللفظ أو المعنى، ما يقطع الشك بعدم احتمال وجود معانٍ أخرى؛ كالتخصيص، أو النسبة، أو التبعية ونحو ذلك، ثم يتم ترجيح حكم على آخر من أمر يُشير إلى تلك الدلالة المقصودة. ومن الأمثلة على أهمية القرائن في توجيه المعنى وتعيينه نذكر قرينة الرتبة؛ وتعني إدراك موقع الكلمة في الجملة؛ حيث نجد ابن يعيش قد فصّل في مسألة المراتب تفصيلاً، من ذلك قوله: "رتبة الفعل يجب أن تكون أولاً ورتبة الفاعل يجب أن يكون بعده ورتبة المفعول أن تكون آخر". (يعيش، دت، ج 1، ص 76) لذا، ألفينا النحويين اشغولوا بتحديد رتب الكلمات في الجمل، وهذا من خلال معرفة سياقاتها مقالية والمقامية التي ترد فيها، ما ساعدهم على ضبط أحكامها، وتقعيد قواعدها النحوية.

ثالثاً - الوظيفة الاصطلاحية للقرائن:

إن النَّحو هو نظام مفسر لبنية تراكيب اللغة العربيَّة، فهو يعين على إدراك الفروق الحاصلة بين مختلف أنواع الجمل النَّحويَّة، بناءً على الاستعمال اللغوي لها، وهذا ضمن سياق تداولي يوجه عمليَّة انتاج اللغة وفهما. وقد لاحظ سيبويه وغيره من النَّحويين أهميَّة القرائن؛ سواء أكانت لفظيَّة (سياقيَّة) أم حاليَّة (مقاميَّة) في توجيه الخطاب اللغوي والاصطلاحي، فهي أنها تُحدث تغيُّراً في بنيَّة الجملة النَّحويَّة وعلاقتها التركيبيَّة ك: (التقديم والتأخير)، و(الذكر والحذف) و(التصريح والتضمين)، و(الفصل والوصل)، و(التعميم والتخصيص)، وغيرها، وهذا ما أثَّر في عمليَّة الاصطلاح النَّحوي.

هذا، وتبرز أهميَّة القرائن في توجيه المعنى أكثر، عندما تناول النَّحويون الكلام العربي الفصيح بالوصف والتعليل والتقعيد؛ حيث كانت نظرهم إلى الإعراب والتقدير مبنين على اعتبارات مقاليَّة ومقاميَّة؛ بحيث لا نجد لظاهر اللفظ قيمة واضحة في كثير من الأحيان، وهو ما عرف لدى القدماء ب(الحمل على المعنى) (ابن جيِّي، 2015، ج 2، ص 273)؛ ومن ذلك، ما قاله سيبويه: "قولك إذا كنت تحذر: إياك كأنك قلت: إياك نح، وإياك باعد، وإياك اتق، وما أشبه ذلك (...). ومن ذلك، رأسه والحائط (...). وإتّما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال و بما جرى من الذكر" (سيبويه، 2009، ج 1، ص 273)؛ ذلك أنّ الحذف يُعلل وفسر من من خلال ما يدلّ عليه المقام إجمالاً؛ إذ إنّ الموقف هنا هو موقف تحذير، يضاف إلى هذا أنّ المعطيات المشتركة بين المتكلم والمخاطب تجعل النَّحوي ويوظفها في التقعيد النَّحوي، فكأن المحذوفات الحاصلة في بنيَّة التراكيب النَّحويَّة موجودة ضمناً يدلّ عليها سياق الحال، فهم يرون أنّ دلالة حال الموقف الكلامي للمتكلم والمتلقي منطلقاً دلالياً مهما يُسهم في تعيين الأحكام النَّحويَّة وقعيدها؛ لهذا نجد ابن جيِّي حينما علل (حذف الصفة) بقوله: "وقد حذفنا الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاها صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل، وكأن هذا إنّما حذفنا فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنّك تحس من كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: تطويل أو نحو ذلك" (ابن جيِّي، 2015، ج 2، ص 370-371).

كما نلاحظ - كذلك- أن هذا الاعتبار هو جعل النَّحويين يهتمون بالمتكلم نفسه، وما يصاحب كلامه من إشارات وحركات وغيرها، وقد عبّر عنها ابن جيِّي ب(التطويح والتطريح،... ونحو ذلك، وهي القرائن غير مقاليَّة؛ حيث يوظفها النَّحوي باعتبارها تقوم مقام الألفاظ في تعيين عناصر الجملة النَّحويَّة من جهة التقدير وبيان المعنى، وقد فصّل في مسألة عناصر المقام، فتحدّث عن الموقف الذي يكون فيه المتكلم، فإنّه هو الذي يعين الدلالة، ويفيد في تقدير المحذوف فموقف المدح غير موقف الذم، قال: «وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملت، وذلك أن تكون في مدح إنسان و الثناء عليه، فتقول: كان و الله رجلاً فتزيد في قوة اللفظ بهذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها (...). أي: رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك" (ابن جيِّي، 2015، ج 3، ص 371) ويمكن تفسير ذلك على أن قوة الصوت وما صاحبه من تنغيم عوّض ذكر الصفة وعلى ذلك فإن كان الله رجلاً بالإضافة إلى قوة اللفظ وتمطيط اللام تعطينا (كان و الله رجلاً كريماً). ومن ثم، فإن قوة اللفظ وتمطيط اللام تعطينا معنى صفة الكريم، والذي هدانا إلى تحديد هذه الصفة وتقديرها هو الموقف؛ أي موقف المدح والثناء.

خاتمة:

وبعد هذه الرحلة في مفهوم السياق وعناصره وأنواعه ووظيفتها في توجيه التفكير النَّحوي تفسيراً وتقعيداً واصطلاحاً، خلصنا إلى جملة من النتائج، نذكر أهمّها:

- لقد تناول النحويون الظواهر النحوية في سياقاتها التخاطبية والمقامية، وضمن نظرية العامل النحوي؛ باعتبارها وسيلة تفسيرية للتغيرات الإعرابية التي تجلبها العوامل المعنوية واللفظية مع استحضار الوظيفة التعبيرية للغة في أثناء دراستهم للكلام العربي، قصد فهمه وتعقيده.
- يرد السياق في الخطاب الاصطلاحي النحوي العربي على أنواع عدة نذكر منها: السياق النظري والسياق التعليلي والسياق النصي؛ إذ نجد أن النحويين استندوا إليها في دراسة وتفسير مختلف الظواهر النحوية.
- لا يخلو أي نظر نحوي من تلمس دلالات السياقات النصية والمقامية التي تكتنف الكلام موضع النظر؛ لأنها وسيلة تفسيرية لمختلف الظواهر النحوية؛ إذ تكاد تنهض بنظرية كاملة لفهم بنية الكلام العربي الفصيح.
- عملت القرائن اللغوية والمعنوية على توجّه النحوي نحو النظر إلى نظام العلاقات اللسانية الحاصلة بين مكونات التراكيب النحوية، من خلال سياقها المقالي والمقامي باعتبارهما المحور المنظم والموجه لإنتاج الكلام شكلاً ومضموناً وإفهاماً.
- يختلف تفسير النحويين في فهم الظواهر النحوية وتقعيد أحكامها؛ تبعاً لإدراك النحوي وتحليله لمختلف سياقات الكلام والقرائن المصاحبة لها، ذلك أنها تكشف عن مراد المتكلم، وبيان حال المتلقي، وهذا كله يساعد على تفسير وظيفة الجمل النحوية من جهة التركيب والدلالة.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً- المؤلفات:

- 1- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، ط2، (1994م)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، مصر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- 2- حسين خميس الملح، ط1، (2002م)، التفكير العلمي في النحو العربي، عمان، الأردن، دار الشروق.
- 3- ابن فارس، أحمد أبو الحسن، دط، (1979م)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، القاهرة، مصر، دار الفكر.
- 4- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ط3، (1419هـ - 1999م)، لسان العرب، تح: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيد، بيروت، لبنان، إحياء التراث العربي، مادة (س و ق).
- 5- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد، ط1، (1419هـ - 1998م)، أساس البلاغة، تح: محمد باسيل عيُون السُّود، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية ج1، مادة (س و ق).
- 6- خالد عبد الرحمن العك، ط2، (1406هـ - 1986م)، أصول التفسير وقواعده، بيروت، لبنان، دار النفائس.
- 7- ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو محمد عبد الغني، دط، (1372هـ - 1953م)، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تح: محمد حامد الفقهي وأحمد شاكر، القاهرة، مصر، مطبعة السنة.
- 8- البناني، عبد الرحمن بن جاد الله، دط، (1982م)، حاشية البناني على شرح المحلى جمع الجوامع، بيروت، لبنان، دار الفكر.

9- christian baylan, paul fabre.(1978), la sémantique, nathan, paris,.

10- ابن جَيِّ، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ط1، (2015م)، تح: محمد علي النجار، القاهرة، مصر، مكتبة التوفيقية.

- 11- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ط1، (1430هـ - 2009م)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي.
- 12- أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحيّة والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط، علم المصطلح العلوم الصحيّة والطبيّة، ومعهد الدراسات المصطلحيّة، دط، (2005م)، فارس، المغرب، البرنامج العربي لمنظمة الصحة العالميّة.
- 13- الإسترابادي، محمد بن الحسن رضي الدين، دط، (1975م)، شرح الكافيّة في النّحو، تح: محمد نور الحسن وآخرون، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميّة.
- 14- ابن يعيش، موقّق الدّين أبي البقاء، شرح المفصل للزمخشري، دت، دط، بيروت، لبنان، عالم الكتب.
- 16- السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النّحو، دط، (2014م)، تح: الشربيني شريفة، القاهرة، مصر، دار الحديث.
- 17- الجرجاني، علي بن محمّد بن علي، دط، (1403هـ)، كتاب التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، القاهرة، مصر، دار الريان للتراث.
- 18- Rondeau.G, Introduction à la terminologie, Ed Gaetan morin, Paris
- 19- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، ط1، (1425هـ - 2004م)، المفصل في علم العربيّة، تح: فخر صالح قدارة، دارعمار، عمان، الأردن.
- 20- زجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، ط3، (1399هـ - 1979م)، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، بيروت، لبنان، دار النفائس.
- 21 - لطيف حاتم الزاملي، ط1، (2014م)، القرائن وأثرها في التوجيه النّحويّ عند سيبويه، بيروت، لبنان، مؤسسة الانتشار العربي.

ثانيا- الأطروحات:

- 1- عبد الجبار توامة، (1994م- 1995م)، 18القرائن المعنويّة في النّحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة (مخطوط)، قسم اللغة العربيّة وآدابها، كليّة آداب واللغات، جامعة الجزائر.

ثالثاً- المقالات:

- 1- توفيق قريرة، (2008م)، أثر السّياق الاصطلاحي في استقرار المصطلح النّحوي العربي تونس، مجلة المعجميّة، العدد:24.
- 2- حسين حمزة، (دت)، في التّاريخ للمصطلح النّحويّ عدد خاص بالمصطلح النّحوي، القاهرة، مصر، مجلة دوريّة لعلوم اللغة.